مجلة: سوسيولوجيا- الجزائر | ردمد: issn: 2602-5647
تاريخ استلام المقال: | تاريخ قبول النشر:

التأمينات الإجتماعية كنظام إجتماعي في التنظيمات
من خلال نظرية الأنساق الإجتماعية

Social insurance as a social system in organizations through the theory of social systems

أ/ عبد الرحمان شداد.

جامعة البليدة 2 "لونيسي علي

الإيميل:cheddad2013@gmail.com

الملخص:

يعتبر نظام التأمينات الإجتماعية من بين أهم الأنساق الإجتماعية التي أوجدتها المجتمعات المعاصرة، في مجال الحماية والرعاية الإجتماعية خدمة للفرد والجماعة، وذلك قصد تغطية جانب معين يتمثل في الخطر الذي يمكن أن يهدد حياة الإنسان أو الجماعة البشرية، كما أن التنظيمات الإجتماعية من أنساق المجتمع التي تعمل على توفير هاته الخدمة لصالح أفرادها العاملين في بيئة العمل وخارجها، من حيث إستفادتهم من مزايا التأمين الإجتماعي، وباعتباره حقا من الحقوق التي تكفلها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية.

الكلمات المفتاحية: التأمينات الإجتماعية.التنظيمات.النسق الإجتماعي.

Abstract:

The social insurance system is considered as one of the most important social systems that contemporary communities has ever been created in the field of protection and social care services for the individual and the community and in order to cover a particular side that is dangers a human life or the human group. The social organizations of the social system, which are working to provide this service to it's members of the work environment and beyond, in terms of benefiting from the advantages of social insurance, and these rights date guaranteed by national laws and international covenants.

Key words: Social insurance.Organizations.Social system.

تمهيد:

تعتبر التظيمات بكافة أشكالها وأصنافها إحدى أهم الوحدات الإجتماعية في المجتمع، نظرا لما لها من دور إجتماعي واقتصادي ينعكس على الحياة الإجتماعية ككل، وبطبيعة الحال فإن من بين أهم ما تقف عليه سيرورة واستمرارية هاته التنظيمات هو العنصر البشري إلى جانب العناصر الأخرى، فالفرد العامل في التنظيم هو المحرك الأساسي للعملية الإنتاجية فيه، لذلك كان لابد من الإهتمام والتكفل به من نواحٍ عِدة، خاصة فيما يتعلق برعايته وخدمته من الناحية الإجتماعية فيما يسمى التأمين الإجتماعي، وهو نظام تتبناه العديد من المجتمعات بدرجات متفاوتة من حيث نوعية وجودة ومستوى الخدمات التي يتضمنها، الجزائر من بين أهم الدول التي تبنت هذا النظام، وهو نتيجة إفرازات الفترة الإشتراكية التي تقوم على أساس العدالة الإجتماعية والتوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع.

أولا–في ماهية التأمين الإجتماعي في التنظيمات:

1.تعريف التأمينات الإجتماعية، نشأتها، أهدافها وفلسفتها:

أ.تعريف التأمين الإجتماعي:

إن تتبعنا للأدبيات والتراث النظري حول هذا المفهوم يجعلنا نقف على العديد من وجهات النظر حوله، فهناك من يراه نظاما إجتماعيا وهناك من يراه نظام إقتصادي وهناك من يجمع بين وجهتي النظري من حيث نظام إجتماعي له أبعاد إقتصادية.

حيث عرفه "المهدي" من حيث هو: "نظام تقوم به الدولة لتأمين حد معين من العيش لبعض أو لجميع الأفراد، مقابل الإشتراكات الفردية التي تدفع لحساب المستفيدين ـ من قبلهم ومن قبل أصحاب العمل والدولة أيضا في بعض الأحيان ـ وذلك في حالات العوز والحاجة كالمرض، والعجز والشيخوخة، وإصابات العمل، والولادة والوفاة، وغيرها من الطوارئ التي تُعرِّض الإنسان إلى الحاجة". (**صادق مهدي السعيد، 1975، ص 02**)

أما دليل المصطلحات التأمينية فيرى بأنه: "النظام الذي تؤسسه الدولة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها العامل وعائلته، ومن ضمن هذه المخاطر إصابة العمل والأمراض المهنية والعجز والشيخوخة والمرض المؤقت والوفاة وتمول هذه النظم من العمال وأصحاب العمل وأحيانا الحكومة".(**Centre Arabe d'Assurance Sociale, 2012, P52**)

ومن ناحيتنا نعرف التأمينات الإجتماعية بأنها خدمات يقدمها جهاز حكومي وهو الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، قصد تغطية خطر أو طارئ معين يكون ضمن صلاحياته المحددة قانونا، وهي أداءات مالية تتمثل في المنح العائلية، مخاطر ذات صفة إنسانية تتمثل في التأمين على المرض، الوفاة، العجز، الأمومة، التقاعد، ومخاطر متعلقة بممارسة المهنة وهي حوادث العمل والأمراض المهنية.

ب.تاريخ ونشأة التأمينات الإجتماعية:

يرى "عامر سلمان" إلى أن الجذور الأولى للتأمينات الإجتماعية تعود إلى عهد قدماء المصريين، وقد ثبت علميا بأنه وجد على ورقة من البردى ما يثبت أنه كانت هناك جمعيات أنشئت منذ أكثر من 4500 عام في مصر السفلى، كانت تقوم بدفع مبالغ معينة عند وفاة أحد أعضائها، كما وجدت جمعيات مشابهة في عهد اليونان والرومان. ويضيف أن الفضل في اتباع هذا النظام بشكل منهجي ونشره في العالم يعود إلى ألمانيا التي سنت قوانينا أُعتبِرت أولى تشريعات التأمين الإجتماعي، إذ أنشأت سنة 1883 التأمين ضد المرض ومنذ سنة 1884 التأمين ضد حوادث العمل ومنذ سنة 1889 التأمين ضد الشيخوخة والعجز الدائم، أما التشريع ضد البطالة فلم ينشأ إلا في عام 1925. (**عامر سلمان عبد الملك، 1999، ص 26-27**)

إضافة إلى ذلك فإنه تاريخيا تُسجَّل محطة هامة من محطات سيرورة وتطور نظام التأمين الإجتماعي وذلك في حكومة بريطانيا، على إثر تقرير أعده أحد رجال السياسة والإقتصاد وهو اللورد "ويليام بيفريدج-William Beveridge"، الذي كانت له مساهمات عديدة في المجال الإجتماعي والإقتصادي من خلال مساهماته وكتاباته، ومما أشار إليه في تقريره تأكيده: "...إن التأمين الاجتماعي جزء من سياسة شاملة للتقدم الاجتماعي، ويمكن للتأمين الاجتماعي أن يوفر ضمان الدخل إذا تم تطويره تطويرا كاملا، وهو بمثابة هجوم على الحاجة، غير أن الحاجة هي عملاق واحد فقط من بين العمالقة

الخمسة التي تقف في الطريق نحو إعادة البناء. وهي بطريقة أو بأخرى، الأسهل في المكافحة، أما العمالقة الأخرى فهي المرض والجهل والبؤس والتعطل...".

(تقرير "التأمين الاجتماعي والخدمات ذات الصلة" لـ: الورد "ويليام هنري بيفريدج–William Henry Beveridge . المركز العربي للتأمينات الاجتماعية، سبتمبر 2013، ص 05–06)، ويعد هذا التقرير نقلة نوعية في مجال الرعاية الإجتماعية كانت له تأثيرات على العديد من التشريعات التي ظهرت فيما بعد.

وبطبيعة الحال فإن الأمر لا يتوقف عند ذلك فقد تطور نظام التأمينات الإجتماعية من فترة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر

من خلال تحديد القواعد والأسس التي تحكم إجراءاته وسيرورته من الناحية الفنية والتقنية والإدارية وشروط الإستفادة من منه.

ج.أهداف التأمينات الإجتماعية:

إن من أهم أهداف التأمينات الإجتماعية هو تحقيق الحماية الإجتماعية للفرد والجماعة، على أساس من التكافل والتضامن الإجتماعي، خاصة مع تقدم الدول بوتيرة متسارعة وتعقد الحياة فيها، وظهور المجتمعات الصناعية التي تقوم على ما يسمى عند "دور كايم–DUR KHEIM" بالتضامن العضوي الذي صار سمة من سماتها، والذي يعتبر أحد نتائج تقسيم العمل في هاته المجتمعات، التي أدى ظهورها إلى ضرورة خلق أنساق أساسية وأخرى فرعية غايتها التفاعل والتكامل والتوازن في المجتمع.

ويمكن أن نحدد أهداف التأمينات الإجتماعية من خلال ما تطرق إليه "محمود السيد" في العديد من العناصر سنكتفي بذكر عنصرين هامين أولهما إجتماعي والثاني إقتصادي:

ج–1)الهدف الإجتماعي:

–بالنسبة للأسرة: حيث يهدف إلى استقرار الأسرة وتماسكها، من خلال زيادة دخل الأسرة، والعمل على تقليل النفقات والأعباء المالية.

–بالنسبة للمجتمع: وذلك بالحفاظ على إنسانية الفرد العامل، وإرساء مبدأ التكافل والتضامن الإجتماعي بين الفرد والجماعة وبين أجهزة الدولة من خلال السياسات الإجتماعية.

ج–2)الهدف الإقتصادي:

– تقوم التأمينات الاجتماعية بدور هام فى تطوير وتنمية الاقتصاد القومى وذلك لما توفره التأمينات الاجتماعية من مدخرات هامة تشارك فى دفع عجلة التنمية عن طريق الاستثمار فى العديد من المشروعات وبالتالى اتاحة الفرصة لتشغيل عدد كبير من العمال.

–كما أن استقرار الأحوال الإجتماعية للطبقات الكادحة وخاصةً العمال سينعكس بدوره على الإنتاج والتنمية الاقتصادية

(السيد محمود السيد غانم، ورقة عمل، 13–15 أكتوبر 2002م)

د.فلسفة التأمينات الإجتماعية:

إن لكل نظام إجتماعي فلسفته التي أنشئ من أجلها، هاته الفلسفة تفسر مضامينه وجوهره وأغراضه، والتأمين الإجتماعي له فلسفة خاصة ترمي إلى أبعاد معينة، ويمكن أن نذكر منها مايلي:

–رعاية الفئات المحرومة التي لا يمكنها مواجهة المخاطر المحدقة، ولا تقدر غالبا على تحمل تكاليف ونفقات

–إعادة توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا على كافة أفراد المجتمع.

–صيانة العنصر البشري وتنمية قدراته.

-إشاعة التضامن الإجتماعي بين أرباب العمل والفئة العمالية.

-تنمية الأخلاق المهنية.

-زيادة الإنتاجية من خلال التكفل ورعاية الفرد العامل. (محمد سلامة غباري، أميرة منصور يوسف علي، 1991، ص 289-292)

-رعاية الفرد وذويه في حالة تعرضهم لأزمات طارئة مثل الأمراض أو التوقف عن العمل.

-محاولة ضمان مستوى معيشي يليق بالعنصر البشري

-المساهمة في التنمية البشرية في ميدان العمل يؤدي إلى تنمية ودفع عجلة الإقتصاد.

ثانيا/التأمين الإجتماعي من أنظمة الضمان الإجتماعي:

يعتبر الضمان الإجتماعي كما يسمى في العديد من الدول، من بين أهم الأنظمة الإجتماعية التي المعتمدة تهدف إلى حماية أفراد المجتمع وضمان عيشهم والتكفل بهم من الناحية الإجتماعية والمادية، وهو يهدف بذلك أيضا إلى بعث الإطمئنان والراحة في الفرد والجماعة ككل، حيث أن الإهتمام بالعنصر البشري له انعكاسات إيجابية على الحياة الإجتماعية ككل.

وترى إحدى الباحثات أن الضمان الإجتماعي لم يظهر بفهومه الحالي إلى بعد تطور تاريخي وبعد كفاح الإنسان لتحقيق الأمن الإقتصادي الذي ينشده دائما فكون الإنسان يعيش على ما يكسبه من عمله، فإن ذلك يجعله مهددا بالخطر والبؤس والحاجة إذا ما انقطع عن العمل أو فقد القدرة عليه، لهذا كان الإنسان يتخوف من غده ويقلق لمصيره وحتى يقضي هذا الأخير على هذه المخاوف واجه هذه المخاطر التي تهدده بوسائل مختلفة باختلاف الزمان والمكان حيث لجأ في بادئ الأمر إلى الوسائل التقليدية ثم إلى التأمين الإجتماعي بعد الثورة الصناعية إلى أن ظهر الضمان الإجتماعي (ربيح نعيمة، 2003/2002، ص 98)، الذي هو نتيجة نضال العديد من التيارات المطالبة بتحقيق العدالة الإجتماعية.

وقد أكد "دولاموت-Dolamotte": "إن أهداف القانون والضمان الإجتماعي تشرح الوضع القائم للعمال في المجتمعات الصناعية، فالحماية ضد الأخطار التي تتهددهم، وضد التحكم الكيفي لأرباب العمل، والترقية المادية والمنعوية، هما العنوانان اللذان يمكن تسجيلهما على رأس النظم الحقوقية التي تميز البلدان المتطورة في هذا المجال"(**جورج فريدمان وبيار نافيل،1985،ص 09**) لذلك فإن الضمان الإجتماعي هو أيضا يعتبر نتيجة النضالات العمالية عبر التاريخ التي تهدف إلى ضرورة التكفل وحماية الطبقة العمالية في بيئة العمل أثناء تأديته وخارجها في حياتهم الإجتماعية، من الأخطار التي يمكن أن تواجههم، وهو يدخل كذلك ضمن ما يسمى السياسات الإجتماعية، التي خلقت من أجل التكفل بالفرد في المجتمع من جوانب عديدة وبالشريحة العمالية، ويكون ذلك من خلال نظام التأمينات الإجتماعية؛

وقد أوضحت مديرة قسم الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية أن تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة يجب أن يكون على رأس أولويات الدول كافة مؤكدة أنه: "في عام 2015، وافقت جميع دول العالم على أهداف التنمية المستدامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان أحد هذه الأهداف هو توسيع نطاق تغطية أنظمة الحماية الاجتماعية بحيث تصبح عالمية وتغطي الجميع، جميع أفراد المجتمع وخاصة الفقراء والضعفاء، هذا التزام مهم للغاية يجب على كل بلد أن تمضي قدما نحو تحقيقه بحلول عام 2030". وقد أوضح التقرير العالمي للحماية الاجتماعية، الصادر في أواخر 2017، أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود ضخمة لضمان تحويل الحق في الحماية الاجتماعية إلى حقيقة واقعة للجميع. وأظهرت الدراسة أيضًا أن 29 % فقط من سكان العالم يحصلون على ضمان اجتماعي شامل. في حين أن 71 % من السكان أو 05.2 مليار نسمة إما غير مشمولين أو مشمولين جزئيا (**منظمة الأمم المتحدة، 07 جوان 2018**)

وهذا بطبيعة الحال مؤشر على تدني في مستويات الرعاية والتكفل الإجتماعيان في العديد من الدول اليوم، بطبيعة الحال له تأثيرات سلبية على المجتمع.

ثالثا/ التأمينات الإجتماعية كمتطلب في التنظيمات:

إن التنظيم يعتبر أحد أهم الوحدات الإجتماعية التي يتكون منها البناء الكلي للمجتمع له دور ووظيفة متعددة الجوانب، ولا اختلاف في أن هاته التنظيمات مهما كانت أهدافها وتوجهاتها إنما ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، سواء كانت ذات توجه اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو أو ثقافي أو... وهاته الأهداف لابد وأن تتحقق من خلال عناصر معينة تتمثل في المورد المادي "باعتبار أن نسق الإنتاج يتطلب تنظيما تكنولوجيا مثل المعدات وتخطيط العملية من جهة، وتنظيما للعمل يربط بن القائمين بتنفيذ الأعمال الضرورية من جهة أخرى" (**طلعت إبراهيم لطفي، 2019، ص 112**)، إضافة إلى المورد البشري الذي من خلال تتم هاته العملية مجملة الإنتاجية وكذا عملية التسيير والإشراف بكافة مستوياته.

وتحتل دراسة التنظيمات الصدارة في الدراسات السوسيولوجية إضافة إلى وجود صلة قوية بينها وبين النظرية الإجتماعية، وتتمثل تلك الصلة في إسهامات "ماكس فيبر-Max weber" في دراسته البيروقراطية، كما يتفرد علم الاجتماع التنظيم بامتزاج متزامن في تطوره بين النظرية والدراسة الإمبريقية، وتؤدي تلك الخاصية إلى إثراء النظرية الإجتماعية بعامة ودورها في دراسة التنظيمات بخاصة.

ويعتبر "تالكوت بارسونز-Talcot Parsonz" من منظري القرن 20م وأبرز المساهمين في النظرية السوسيولوجية، تحتل فكرة النسق في كتاباته والتي من أهمها مؤلَّفه "الأنساق الإجتماعية" مكانا مركزيا، فيمكن صياغة أي جانب من جوانب الواقع صياغة عقلية ونظرية فقط عندما ننظر إليه أنه يشكل نسقا بالمعنى الدقيق للكلمة، وتتضمن فكرة "بارسونز" الإعتماد المتبادل بين الأجزاء التي تشكل كلا، بحيث ترتبط ببعضها البعض إلى درجة أن التغير أو الحركة داخل هذا الكل لا يمكن أن تظهر بطريقة عفوية أو غير منظمة، وإنما تظهر كنتيجة لتفاعل معقد في الأبنية والعمليات. (**محمد عبد الكريم الحوراني، 2008، ص 145**)

إضافة إلى ذلك قدم "بارسونز" إسهاما متميزا في تحليلة للتنظيمات المركبة من خلال نظريته في الأنساق الإجتماعية التي يبدو فيها تأثره الواضح بأفكار "ماكس فيبر" و"إيميل دور كايم" في تأكيد الوظائف المعيارية كالقيم في الحياة الإجتماعية ويضيف

"بارسونز" أن النسق الإجتماعي يتألف من مجموعة فاعلين Actors تنشأ بينهم علاقات تفاعل اجتماعي في موقف يتخذ مظهرا فيزيقيا أو بيئيا، كما يدفع الميل من قبل هؤلاء الفاعلين إلى تحقيق الحد الامثل من الإشباعات، وتتحدد الصلات بين الفاعلين وفقا لنسق الرموز الثقافية المشتركة، ويعتبر مفهوم النسق الإجتماعي معقدا يصعب مناقشته بصورة شمولية،... ويمكن تحديده من خلال ثلاثة عناصر أساسية وهي الفاعل والمكانة والدور. (**إعتماد علام: مرجع سابق، ص 154**)

إضافة إلى أن التنظيم من حيث هو نسق إجتماعي له وظيفة إجتماعية واقتصادية، فلابد أنه يؤثر ويتأثر بمجموعة الأنساق الأخرى التي يتواجد إلى جانبها تنسيقا وتفاعلا وتكاملا، والتي من بينها نسق التأمينات الإجتماعية الذي يعتبر من بين أهم النظم التي أوجدتها السياسات في العديد من المجتمعات، ضمن قوانين وتشريعات إجتماعية، تراعى فيها كافة الجوانب التي يمكن أن تغطي جانبا هاما من حياة الفرد والجماعة في المنشآت.

إن التأمينات الإجتماعية باعتبارها من الأنساق الفرعية من خلال المؤسسات القائمة عليها تنفيذا وإشرافا والمتمثلة في مؤسسات الضمان الإجتماعي، بالإضافة إلى المنشأة الصناعية التي تقوم على العنصر البشري المتمثل في الفرد العامل، إنما أوُجدت لمواجهة الأخطار الإجتماعية، والتي لاشك أن الفرد لا يستطيع مواجهتها بمفرده بدون تكفل من طرف الأجهزة التي تسخرها الدول بقصد تقديم خدمة تأمينية شاملة حول جوانب متعددة منها المرض والعجز والشيخوخة والبطالة...

وبالتالي فنظام التأمينات الإجتماعية ضرورة إجتماعية واقتصادية وحتى نفسية من حيث تغطيتها للحاجات والمخاطر الإجتماعية التي قد يتعرض لها الفرد العامل في ميدان العمل، فكان على الدول والحكومات أن توفر ما يسمى الأمن الإجتماعي والإقتصادي الذي يساهم في توفير مناخ عمل يمكن أن يضمن تحقيق أعلى مستويات الإنتاج في المؤسسة.

ويؤكد "مُحَمَّد نجيب" أن النظر إلى المؤسسة كنسق إجتماعي تترابط مكوناته وتتكامل يتضمن إعتبارات معينة:

1. يتكون المجتمع من عدى أنساق اجتماعية ومن ثم يساعد كل نسق على إشباع احتياجات الأنساق الأخرى.

2. المؤسسة كنسق عليها إشباع كل احتياجات النسق الإجتماعي، وليس تحقيق الأهداف فحسب.

3.يمارس كل عضو دوره على النحو المطلوب إذا ما حصل على إشباع سيكولوجي يتمثل في الشعور بالأمن والتقدير والتقبل من الآخرين.

4.يمكن أن يقوم الفرد في المؤسسة بدور فعال كذلك حسب "بارسونز" في حالة حصوله على ما أسماه "إشباع وسيلي-SATISFACTION INSTRUMENTAL" الذي يتمثل في المكافآت أو العلاج مثلا.

5.نسق خدمات الرعاية الاجتماعية في المؤسسة له أهمية خاصة، يمكن تشبيهه بنسق بيولوجي كإنسان مثلا، هذا النسق البيولوجي يتعرض لتوتر ناشئ عن البيئة كتوتر خارجي، كذلك فإنه قد يتعرض لتوتر داخلي ناشئ من داخل نفس النسق أي من بناءه ووظائفه وعليه أن يتكيف مع هذا التوتر أيضا. (**مُحَمَّد نجيب توفيق حسن، 1986، ص 77-78**)

إن نظرية النسق البنائي الوظيفي يمكن مقاربتها مع الواقع المؤسساتي بكافة أصنافه وعناصره، فمن حيث البناء تمثل المؤسسة القائمة على التأمين الإجتماعي أحد أهم الوحدات الإجتماعية وهي الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، هذا الجهاز الذي يعتبر كوحدة إجتماعية تساهم في تشكيل البناء الكلي الإجتماعي، يتضمن مدخلات وأنشطة ينجم عنها مخرجات معينة، ترمي إلى تحقيق الأهداف التي أُسِّسَ من أجلها وهي ما يسمى بالرعاية أو الخدمة الإجتماعية التي يقدمها للعديد من الأطراف والتي تتشكل من التنظيمات بكافة أنشطتها إضافة إلى العنصر الثاني وهو الفئة العمالية القوة المنتجة في هاته التنظيمات.

خاتمة:

مما تقدم نصل إلى أن التأمين الإجتماعي هو من الأنساق الفرعية التي أوجدتها الأنظمة المعاصرة، تعمل جنبا إلى جنبا مع الأنساق الإجتماعية والإقتصادية الأخرى، وذلك لما تلعبه من دور ووظيفة في البناء الكلي للمجتمع، لا يمكن الإستغناء عنها نظرا لما يقدمه من حماية ورعاية للفرد العامل في التنظيم بمختلف مستوياته وأصنافه، بتغطية حاجات أساسية وضرورية تتمثل في مواجهة الخطر الذي يمكن أن يتعرض له هو في بيئة العمل أو هو وأسرته خارج محيط العمل.

وبالتالي يجب الإهتمام بهذا النظام خدمة وتنفيذا تطبيقا حتى تستفيد الطبقة العمالية منه على الوجه المطلوب وبالشكل الفعال، ومن كافة مزاياه كما حددها القانون المتعلق بالضمان الإجتماعي، باعتباره آلية من آليات في الدول المتقدمة منها أو النامية أوجد بغرض الإهتمام والتكفل بالعنصر البشري.

***قائمة المراجع:**

1. إعتماد علام: نفس المرجع، ص 154.
2. إعتماد مُحَمَّد علام: دراسات في علم الاجتماع التنظيمي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1994، ص 23.
3. تقرير "التأمين الاجتماعي والخدمات ذات الصلة" لـ: الورد "ويليام هنري بيفريدج- William Henry Beveridge. ترجمة: التجاني مُحَمَّد أحمد كرار، المركز العربي للتأمينات الاجتماعية، منظمة العمل العربية، الخرطوم، السودان، سبتمبر 2013، ص 05-06.
4. جورج فريدمان وبيار نافيل: رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة: حسين حيدر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ومنشورات عبيدات، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ص 19.
5. ربيح نعيمة: مضمون الخدمة الإجتماعية في قوانين الضمان الإجتماعي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الإجتماع الخدمة الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة مُحَمَّد بوضياف، المسيلة، 2003/2002، ص 98.
6. السيد محمود السيد غانم: "نشأة وتطور التأمينات الاجتماعية في مصر"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول"، مركز صالح عبد الله للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، فى الفترة من 13-15 أكتوبر 2002م.
7. **صادق مهدي السعيد: الضمان الإجتماعي وتطبيقه في العراق "دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1975، ص 02.**
8. طلعت إبراهيم لطفي: علم اجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة، مصر، 2019، ص 112.
9. **عامر سلمان عبد الملك: التأمينات الإجتماعية في الدول العربية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص 26-27**
10. مُحَمَّد سلامة غباري، أميرة منصور يوسف علي: المدخل إلى علاج المشكلات العمالية من منظور الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 289-292
11. مُحَمَّد عبد الكريم الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الإجتماع "التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفية والصراع"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 145.

12. مُحَمَّد نجيب توفيق حسن: الخدمة الاجتماعية العمالية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1986، ص 77-78.

13. المصدر الموقع الإلكتروني: لمنظمة الأمم المتحدة. في مقال "منظمة العمل الدولية: ضمان الحماية الإجتماعية للعمال وأسرهم يجب أن يحظى بالأولوية لكل الدول"، منشور يوم: 07 جوان 2018. يوم التحميل: 2019/05/06. الساعة: 19:43.

14. Centre Arabe d'Assurance Sociale: Guide des Termes d'Assurance Sociale, Khartoum, Soudane, 2012, P52.

15. https://news.un.org/ar/story/2018/06/1010251